هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير الزيارة التتبعية للبرامج

الماجستير في الإعلام

كلية الآداب

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة التتبعية الأولى: 21-23 سبتمبر 2020

تاريخ المراجعة: 5-9 نوفمبر 2017

HC109-C2-F017

جدول المحتويات

1. نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج 2

2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم.....5

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج.....9

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 16

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة.....23

6. الاستنتاج.....28

ملحق1 : الحُكم الخاص بكل توصية.....29

ملحق 2: الحُكم الإجمالي.....30

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2021

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج

تعدُّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جزءًا من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين.

وتنطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار مراجعة البرامج في الكلية، وصدر في حقها حُكم: "قدْرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة".

ويعدُّ تقرير الزيارة التتبعية هذا مكوِّنًا أساسيًّا في عملية متابعة مراجعة البرامج، حيث تم تقييم التقدُّم المتحقق في برنامج الماجستير في الإعلام، والذي تطرحه جامعة البحرين، وذلك بتاريخ 21–23 سبتمبر 2020؛ استنادًا إلى إطار المراجعة المنشور، وسياسات وإجراءات هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

وقد تم إعداد الأجزاء التالية من هذا التقرير بوصفها جزءًا من المرحلة الثانية من دورة متابعة البرامج الأكاديمية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي/ هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، والمشار إليها في دليل مراجعة برامج مؤسسات التعليم العالي، والصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي. وتقترن هذه المرحلة بعملية مستمرة لمراجعة وتحسين الجودة المؤسسية والأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي التي تمارس عملها في مملكة البحرين.

أولاً: أهداف الزيارة التتبعية

أ. تقييم التقدُّم المتحقق إزاء التوصيات الواردة في تقرير مراجعة برنامج الماجستير في الإعلام، كلية الآداب، جامعة البحرين (استنادًا إلى المؤشرات الأربعة الموضوعة من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين)، منذ أن تمت مراجعة البرنامج في تاريخ 5–9 نوفمبر 2017.

ب. تقديم المزيد من المعلومات والدعم لعملية التحسين المستمرة للمعايير الأكاديمية، وتعزيز جودة التعليم العالي، وعلى وجه التحديد ما يقدم في برنامج الماجستير في الإعلام في جامعة البحرين، والتعليم العالي داخل مملكة البحرين ككل.

ثانيًا: نبذة عامة

أُجريت عملية مراجعة برنامج الماجستير في الإعلام الذي تطرحه جامعة البحرين، من قِبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، في تاريخ 5–9 نوفمبر 2017.

وقد كان الاستنتاج العام الذي خلُصت إليه لجنة مراجعة برنامج الماجستير في الإعلام في جامعة البحرين، أنَّ البرنامج على "قدر محدود من الثقة". وبناءً على ذلك، شملت الزيارة التتبعية مراجعة الأدلة التي قدمتها جامعة البحرين إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وخطة التحسين، وتقرير التقدُّم والمواد المساندة له، والوثائق التي قُدِّمت أثناء الزيارة التتبعية، والمعلومات التي تحصلت عليها اللجنة أثناء المقابلات.

وقد كان الحُكم الذي أصدرته لجنة المراجعة الخارجية على برنامج الماجستير في الإعلام بخصوص كل مؤشر ما يلي:

المؤشر 1: برنامج التعلُّم؛ " **مستوفٍ**"
المؤشر 2: كفاءة البرنامج؛ " **مستوفٍ**"
المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين؛ "**غير مستوفٍ**"
المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ " **مستوفٍ**".

وقد أُجريت الزيارة التتبعية من قبل لجنة مراجعة مؤلفة من عضويْن. كما ركزت الزيارة التتبعية على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة الناتج عن مراجعة البرنامج في 5–9 نوفمبر 2017. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، أصدرت لجنة المراجعة حُكمها؛ وذلك باستخدام المعايير المُدرجة في الملحق (1). كما أُصدر حُكم إجمالي بناءً على المعايير المدرجة في الملحق (2).

ثالثاً: نبذة عامة حول برنامج الماجستير في الإعلام

طُرِحَ برنامجُ الماجستير في الإعلام لأول مرة في العام 2011، بعد فترة تحضيريَّة دامت أكثر من أربع سنوات؛ عكف خلالها قسم الإعلام والسياحة والفنون على إعداده، ومن ثمَّ طرحه. ويهدف برنامج الماجستير في الإعلام إلى توفير الكفاءات المؤهلة؛ لتكوين بنية معرفية يمكن الاعتماد عليها في بناء السياسات الإعلامية، ووضع السياسات في مجال الاتصال والإعلام المسموع والمرئي. وقد تمَّ تعديل الخطة الدراسية للبرنامج في العام 2015. كما بلغ عدد الطلبة المسجلين فيه – في وقت الزيارة التتبعية – (58) طالبًا، ويسهم في تقديمه حاليًا (14) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس؛ الذين يعملون بدوام كامل.

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج الماجستير في الإعلام في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر نوفمبر 2017، تحت المؤشر (1): برنامج التعلُّم؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 1.1: *مراجعة الكتب والمراجع المستخدمة في المقررات الدراسية وتحديثها.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

تبين من تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، وجود حاجة إلى مراجعة الكتب والمراجع المستخدمة في المقررات الدراسية وتحديثها، وكذلك استخدام النتائج البحثية، والممارسات المهنية الحديثة والراهنة في تدريس المقررات الدراسية. ولمعالجة ذلك، تبين من تقرير التقدم، أنه تمت مراجعة ملفات المقررات الدراسية، ووضع خطة لمراجعة توصيفها في البرنامج من قبل لجنة الدراسات العليا بالقسم، ولجنة ضمان الجودة. كما أكدت المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج أنه تمت مراجعة توصيفات المقررات، ومراجعة أغلب كتب المقررات الدراسية؛ للتأكد من حداثتها وتنويعها. وبالرجوع إلى ملفات المقررات، تبين للجنة أنه قد تم تحديث الكتب والمراجع في معظم المقررات الدراسية، مثل: مقرر نظريات الاتصال المتقدمة COM 501، ومقرر مجتمع المعلومات COM 506. ولذلك، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها كليًّا، وتحثُّ القائمين على البرنامج على النظر في إلغاء الكتاب المقرر textbook، والاكتفاء بقائمة مراجع محدثة في كل مقرر من مقررات البرنامج؛ ليتوافق ذلك مع طبيعة مقررات الدراسات العليا، ويواكب متطلبات الاتجاهات الحديثة في طرائق التدريس.

توصية 1.2: *مراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ للتأكد من أنها مصاغة بشكل جيد قابل للقياس.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

تبين من تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، أن مخرجات التعلم المطلوبة منه قد صيغت بشكل أقرب إلى كونها أهدافًا لا مخرجات، كما أنَّ بعضها غير قابل للقياس. ولمعالجة ذلك، أشار تقرير التقدم،

إلى أنَّ القسم قد كلف لجنة الدراسات العليا، ولجنة ضمان الجودة بمراجعة مخرجات تعلمه؛ للتأكد من قابلتها للقياس. وخلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج، تبين أن مجلس القسم، ولجنة ضمان الجودة بالكلية قد وافقا على المخرجات المُعَدَّلة، كما تم اعتمادها من قبل لجنة البرامج الأكاديمية، ومجلس الكلية، ثم تضمينها في توصيفات المقررات الدراسية. وبالرجوع إلى تقرير التقدم، تبين أنه قد تمت صياغة خمسة مخرجات جديدة؛ حلت محلَّ مخرجاته الحالية، وعددها تسعة. وقد ركزت المخرجات الجديدة على تفسير قضايا الإعلام ورهاناته، وتصميم البحوث العلمية في مجال الإعلام، وتطوير مهارات الاتصال الإعلامي للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وتطبيق أخلاقيات البحث العلمي، والتواصل بشكل فعال ومهني من خلال ما ينجزه الطالب من بحوث. وجميع هذه المخرجات قابلة للقياس ماعدا المخرج رقم: ت (يطوّر الأداء الاتصالي والاعلامي للمؤسّسات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية على أساس علميّ ومهنيّ متقدّم). كما يلاحظ على المخرجات الجديدة أنها غطت مهارات التواصل، والتفسير، والتطبيق، والتصميم وفق احتياجات المجتمع، لكنها لم تغط مهارات التفكير الناقد والفكر الإبداعي بشكل كاف، وهى مهارات يحتاجها طالب الماجستير. لذا، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 1.3: *مراجعة توافق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والتأكد من سلامة ودقة ربطها.*

الحُكم: غير معالجة

أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، إلى أنَّ عملية ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج لم تتسم بالدقة دائمًا، حيث إنَّ بعضها لم يتم ربطه بطريقة مناسبة. ولمعالجة ذلك، أوضحت المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج، وأعضاء هيئة التدريس، وكذلك الأدلة التي قُدمتْ للجنة، أنَّ لجنة ضمان الجودة بالكلية، قد عقدت ورشة عمل لتدريب أعضاء هيئة التدريس في برنامج الدراسات العليا على صياغة المخرجات التعليمية، وتوصيف المقررات الدراسية، وكيفية الربط الدقيق بين المخرجات التعليمية للبرنامج مع المخرجات التعليمية للمقررات. كما ذكر تقرير التقدم أنَّ القسم قد قام بمراجعة شاملة لتوصيف المقررات الدراسية ومخرجاتها التعليمية، حيث تم إعادة صياغة توصيفاتها، ومراجعة مخرجات تعلمها الدراسية، والتأكد من ربطها بشكل صحيح ودقيق مع مخرجات البرنامج. ووفقًا للأدلة المقدمة، فإنَّ مجلس القسم قد وافق على المخرجات الجديدة للبرنامج، وتم اعتمادها

في 2019/11/24. وقد علمت اللجنة – من خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج – أنه قد تم تحديث ملفات المقررات الدراسية، والربط الدقيق بين مخرجاتها ومخرجات البرنامج. وبمراجعة العينات المقدمة لتوصيف المقررات، تبين أنها ما زالت غير محدثة؛ إذ إنَّ الربط فيها قد تمَّ بين مخرجات المقررات ومخرجات البرنامج القديمة، مثل: مقرر مناهج البحوث الكمية MCO502، ومقرر نظريات الاتصال المتقدمة MCO 501. ولذلك، فلا تزال هناك حاجة لمراجعة وتحديث الربط بين مخرجات المقررات ومخرجات البرنامج. لذا، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية لم تتم معالجتها.

توصية 1.4: تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعليم الإلكتروني بشكل مناسب، وفقًا لإستراتيجية التعليم والتعلم للجامعة، وقياس مدى فاعليتها في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، إلى أنه على الرغم من أن التعلم الإلكتروني موضح في إستراتيجية التعليم والتعلم في جامعة البحرين، إلا أنه غير مطبق بطريقة فاعلة في البرنامج، حيث يتم استخدامه في عدد قليل من المقررات الدراسية، وأن طريقة الاستفادة من النتائج البحثية الحديثة في تدريس المقررات غير واضحة. ولمعالجة ذلك، أكد تقرير التقدم أنَّ برنامج الماجستير في الإعلام يستفيد من خدمات مركز زين للتعلم الإلكتروني، وهناك تسعة مقررات بالبرنامج تستخدم منصة Blackboard. وبالرجوع للأدلة المقدمة، تبين أن عدد المقررات التي تستخدم المنصة وصل إلى 11 مقررًا. وقد تبين من خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج، أنَّ جائحة كورونا قد سرَّعت من وتيرة التحول الرقمي في التدريس، وأصبحت كل المقررات تُدَرَّس إلكترونيًّا، غير أنَّ المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة قد أظهرت أنَّ عددًا محدودًا منهم يستخدم الإمكانيات المتطورة لمنصة Blackboard، كما أنَّ بعضهم يفضل استخدام برنامج Microsoft Teams، وكان الاستبيان الذي أجراه مكتب ضمان الجودة عن تفعيل أعضاء الهيئة الأكاديمية بكلية الآداب لمنصات التعلم الإلكتروني، والذي صدر في 16 مارس 2020، قد أوضح أنَّ 99.1% من أعضاء الهيئة الأكاديمية قد استخدموا المنصات الرسمية للتعلم الإلكتروني، كما أشار 81% منهم إلى استخدامهم منصة Blackboard، مقابل 5.6% يستخدمون منصة Microsoft Teams، و13% يستخدمون المنصتين معًا. وبفحص الأدلة المقدمة، تبين تشجيع مجلس الكلية لأعضاء هيئة التدريس لتوظيف منصة التعلم الإلكتروني Blackboard في العملية التعليمية، كما تبين أنَّ مكتب

ضمان الجودة بالكلية قد عقد ورشة عمل حول استخدام منصة Blackboard، في التعليم الجامعي يوم 7 نوفمبر 2018، لـ 32 أستاذًا بكلية الآداب. وقد رشح قسم الإعلام والسياحة والفنون 9 أساتذة لحضور الورشة، إلا أنه لم يحضر منهم سوى 7 أساتذة فقط. كما أنَّ هناك نسبة رضا معقولة عن الورشة لدى الأساتذة الذين حضروها.

أما عن متابعة وقياس فاعلية التعلم الإلكتروني على مستوى القسم، يوضح تقرير التقدم أنَّ لجنة ضمان الجودة بالقسم، ولجنة الدراسات العليا يتابعان تطبيق خطة التعلم الإلكتروني في القسم، والبدء في تنفيذ خطة قياس فاعلية التعلم الإلكتروني المعتمد بالقسم في نهاية الفصل الأكاديمي الأول 2020/2019. وقد تبين من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، والإدارة العليا للبرنامج أنَّ هذه الخطةَ لم تنفذ إلى الآن، كما أشار أعضاء هيئة التدريس والطلبة إلى أنه لم يتم استطلاع آرائهم بهذا الشأن. ومن خلال ما سبق، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية تمت معالجتها جزئيًّا، وتحث القسم على البدء في تنفيذ خطة قياس فاعلية التعلم الإلكتروني.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج الماجستير في الإعلام في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر نوفمبر 2017، تحت المؤشر (2): كفاءة البرنامج؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 2.1: *تفعيل دور منسق للبرنامج، وتحديد مسئوليات واضحة له.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، إلى أنه على الرغم من وجود سياسات توضح مسئوليات ومهام منسقي البرامج، إلا أن تلك المسئوليات ملقاة على عاتق رئيس قسم الإعلام والسياحة والفنون، ولذلك أوصت اللجنة بتفعيل دور المنسق، وتحديد مسئولياته على مستوى البرامج المختلفة بالقسم.

ويوضح تقرير التقدم، أنَّ لدى الجامعة نظامًا واضحًا للدراسات العليا موضحًا فيه مهام المنسق، وأنَّ منسق برنامج الماجستير يتولى تلك المهام مع لجنة الدراسات العليا. وخلال الزيارة التتبعية، التقت اللجنة مع رئيس لجنة الدراسات العليا باعتباره المنسق، وقد أوضح أنه قد تم تعيينه منسقًا لبرنامج الماجستير في الإعلام بعد زيارة المراجعة السابقة التي قامت بها الهيئة، كما تبين للجنة أنه على دراية تامة بمهام المنسق، وقد طلبت اللجنة دليلاً على تعيينه منسقًا للبرنامج، فقدم لها قائمة بمنسقي البرامج المختلفة بالقسم، ومن ضمنها منسق برنامج الماجستير في الإعلام. وعليه، توصلت اللجنة إلى أن هذه التوصية قد تمت معالجتها كليًّا.

توصية 2.2: اعتماد خطة واضحة لزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس خاصة في تخصصات الإعلان، والإذاعة والتلفزيون، مع مراعاة اختيار الدرجات العلمية الأعلى؛ لتخفيض العبء الأكاديمي، وتحقيق أهداف المؤسسة المتعلقة بإنجاز البحوث العلمية، والشراكة المجتمعية.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، إلى حاجة البرنامج لتعيين أعضاء هيئة تدريس جدد خاصة من حملة الدرجات الأكاديمية المطلوبة؛ للإشراف العلمي والتدريس في الدراسات العليا، حيث إنَّ قلة عدد الأساتذة المشرفين على الأطروحات يؤدي إلى زيادة عدد السنوات التي يستغرقها الطالب للانتهاء من متطلبات التخرج، كما لاحظت اللجنة أنَّ مهام أعضاء هيئة التدريس بالقسم تشمل التدريس في كافة البرامج بما فيها برنامج الماجستير، فضلاً عن أنه لا توجد سياسات لدى الجامعة لتقليل العبء الأكاديمي؛ من أجل إنجاز البحوث، كما لا يوجد دليلٌ على أنَّ الجامعة تشجع الأكاديميين على الشراكة المجتمعية.

لم يُقدم للجنة أيُّ دليل على وجود خطة لتعيين أعضاء هيئة تدريس جدد في القسم، أو دراسة لمدى احتياجه لأعضاء هيئة تدريس في مختلف التخصصات العلمية داخله. إلا أنه قد قُدم دليلٌ على موافقة مجلس الكلية بتاريخ 19 سبتمبر 2018، على تعيين (10) أعضاء هيئة تدريس جدد بالقسم؛ بناءً على تزكية مجلسه بعد فحص العديد من الطلبات المقدمة للتوظيف. وقد لاحظت اللجنة أنَّ المرشحين العشرة لا يوجد بينهم سوى اثنين فقط بدرجة أستاذ، وكافة المرشحين الآخرين بدرجة أستاذ مساعد، أو أقل. كما أنه في نهاية الأمر، لم يتم تعيين أي مرشح منهم. وفي أثناء المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج، علمت اللجنة أنه قد تمت الموافقة على توظيف عضو هيئة تدريس جديد بدرجة أستاذ مشارك، وقد قُدم للجنة دليلٌ على استلامه العمل بالفعل في 13 سبتمبر 2020، على درجة أستاذ.

من ناحية أخرى، يشير تقرير التقدم، إلى أنَّ مجلس الجامعة قد اتخذ قرارًا في 8 مايو 2017، بتعديل لائحة الدراسات العليا على مستوى الجامعة؛ لتسمح للأساتذة المساعدين بالتدريس والإشراف على أُطروحات الماجستير، إذا مضى على تعيينهم سنة واحدة فقط، وكان لإيٍّ منهم بحثان منشوران، أو مقبولان للنشر في مجلات أو دوريات علمية محكمة، حتى وإنْ كانت تلك الأبحاث منشورة خلال فترة إعداد أطروحة الدكتوراه، وذلك بعد الحصول على الموافقات المطلوبة. ووفقًا لهذا القرار، يذكر تقرير التقدم، أنه يتوافر عددٌ لا بأس به من أعضاء هيئة تدريس من ذوي الدرجات العلمية المختلفة لغرض التدريس والإشراف

العلمي في برنامج الماجستير في الإعلام. وقد وجدت اللجنة – من خلال الأدلة المقدمة – أنَّ لجنة الدراسات العليا قد أعدت جدولاً يتضمن قائمة بالأساتذة المساعدين المرشحين للإشراف والتدريس في البرنامج، ووفقًا لهذه القائمة، فقد بلغ عددهم (7) مدرسين مساعدين؛ خبراتهم تتراوح ما بين 5 إلى 16 سنة في التدريس، ولهم أبحاثٌ منشورةٌ، أو قيد النشر. وطبقًا للأدلة المقدمة، فإنه بالإضافة لهؤلاء السبعة، يوجد 3 أعضاء بدرجة أستاذ مشارك، وعضو واحد بدرجة أستاذ. وترى اللجنة أن عدد الأساتذة، والأساتذة المشاركين لا يزال محدودًا، وأنَّ السماح للأساتذة المساعدين بالتدريس لا يمنع من ضرورة تنويع الدرجات الأكاديمية داخل القسم، وزيادة عدد الأساتذة والأساتذة المشاركين؛ للاستفادة من خبراتهم في تدريس مقررات الدراسات العليا.

أما بالنسبة لتحقيق أهداف الجامعة الخاصة بإنجاز البحوث العلمية، وتشجيع الشراكة المجتمعية، فقد طلبت اللجنة أحدث إحصائية عن الأبحاث العلمية المنشورة لأعضاء هيئة التدريس، فقدم لها قائمة، تتضمن الأبحاث المقبولة للنشر، والمنشورة بالفعل عن العام 2018–2019، ويبلغ عددها 24 بحثًا، قام بها 11 عضوًا من أعضاء هيئة التدريس في تخصص الإعلام؛ منهم 7 فقط ما زالوا على رأس العمل بحسب آخر إحصائية مقدمة. ويوضح تقرير التقييم الذاتي 2019–2020، الصادر في 8 يناير 2020، أنه في العام الأكاديمي 2019–2020، تم نشر 25 بحثًا لأعضاء هيئة التدريس، منها 13 بحثًا منشورًا في قاعدة (Scopus).

بناءً على ما سبق، يتبين للجنة أن تطبيق قرار مجلس الجامعة قد عالج النقص في أعضاء الهيئة الأكاديمية، إلا أنَّ عدد الأساتذة والأساتذة المشاركين لا يزال محدودًا، ولا يزال القسم بحاجة لوضع خطة لمعالجة ذلك. ولذلك، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية معالجة جزئيًّا.

توصية 2.3: *تطبيق خطة واضحة لدعم أعضاء الهيئة الأكاديمية في التقدم للترقية.*

الحُكم: غير مُعالجة

أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، إلى تأخر ترقية أعضاء الهيئة الأكاديمية، وأنه في الخمس سنوات الماضية لم يرقَّ سوى عضو واحد فقط، ومن ثم أوصت اللجنة بمعالجة ذلك من خلال وضع خطة واضحة لمساعدة أعضاء الهيئة الأكاديمية على التقدم للترقية.

تشير الأدلة المقدمة، إلى أنه تم بالفعل ترقية أحد أعضاء هيئة التدريس من درجة أستاذ مساعد إلى درجة أستاذ مشارك في العام 2018، إلا أنَّ إجراءات الترقية قد توقفت؛ بسبب تقاعد هذا العضو، وهناك طلبٌ آخر مقدم للترقية لدرجة أستاذ مشارك، وقد تمت الموافقة عليه، ورفعه لمجلس الكلية في 31 ديسمبر 2018، إلا أنه لم يرقَّ إلى وقت الزيارة التتبعية. وقد علمت اللجنة – من خلال المقابلات – أن السبب في تأخر إجراءات الترقية يرجع إلى أنه بعد موافقة القسم والكلية على الطلب ورفعه للجامعة، تم إعادة الطلب مرة أخرى للكلية؛ لأن أوزان المجلات التي حسبها القسم والكلية تختلف عن الأوزان المُقَرَّة على مستوى الجامعة؛ مما أدى لإعادة الأوراق للمتقدم للترقية؛ لعمل أبحاث أخرى، وقد أدى ذلك إلى تأخر رفع الملف للترقية إلى 25 يوليو 2020. ولذلك، ترى اللجنة أنه من أوليات دعم أعضاء هيئة التدريس على التقدم للترقية إعلامهم بشكل واضح بمتطلبات الترقية؛ حتى لا يكونون عرضةً للتأخير لنقص المعلومات اللازمة للترقية.

أما بالنسبة لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على التقدم للترقية، فيشير تقرير التقدم، إلى أن لجنة الترقيات بالقسم قد وضعت خطة عمل تتعلق بتطوير آليات الترقية الأكاديمية، من خلال تشجيعهم على النشر العلمي، والمشاركة في المؤتمرات العلمية الدولية، وعقد ورش عمل متخصصة في هذا الشأن، والتي تم الموافقة عليها في مجلس القسم. ووضح تقرير التقدم أن الخطة تشتمل على إجراء ورشة عمل تعريفية بنظام الترقيات الأكاديمية، ولائحة الترقيات بالجامعة، وورشة عمل حول آليات بناء القدرات لنظام الترقيات الأكاديمية، والتي تقرر إقامتها في الفصل الأكاديمي الأول 2019–2020. وقد طلبت اللجنة الاطلاع على هذه الخطة، فقُدم لها دليل، عبارة عن صفحة واحدة غير مؤرخة تتضمن مسائل عامة حول الترقية مثل: التعاون مع لجنة البحث العلمي بالقسم، وتزويد أعضاء القسم بثقافة أكاديمية وغيرها. كما أنه غير مُبَيَّن بها أي خط زمني لإجراء ورش العمل، أو أية إجراءات عملية لتشجيع أعضاء الهيئة الأكاديمية على الترقية، أو الفئة المستهدفة، أو المسئول عن التنفيذ وغيرها من الأمور.

وقد قُدِّمَ للجنة دليلٌ على تشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في المؤتمرات الدولية، يتضمن موافقة مجلس القسم في العام 2018، على مشاركة أحد أعضائه في مؤتمر بالخارج، ودليل آخر، على مشاركة عضو آخر – تبين أنه تقاعد – في مؤتمر بالخارج في العام نفسه. كذلك قُدم للجنة دليلٌ على إجراء ورشة عمل حول النشر العلمي في مارس 2018.

بشكل عام، لم تجد اللجنة خطةً معتمدةً، وواضحة مبين بها خط زمني، وأشخاص مسئولون، ومؤشرات أداء لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على التقدم للترقية، وترى اللجنة أنه ما زالت هناك حاجة ماسة لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على التقدم للترقية، خاصة أن أغلبهم من الأساتذة المساعدين، وأن البرنامج بحاجة لأعضاء على درجة أستاذ، وأستاذ مشارك؛ ممن لديهم خبرة. ولذلك، تقر اللجنة باتخاذ الجامعة خطوات لمعالجة هذه التوصية، إلا أنها غير كافية لمعالجتها. ومن ثمَّ، فإن هذه التوصية غير مُعالجة.

توصية 2.4: *تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة السابق إلى أن البرنامج التعريفي للأكاديميين الجدد كان يتم على مستوى القسم فقط وبشكل غير رسمي. وقد وضَّحَ تقرير التقدم، أن هذا الأمر قد تمت معالجته على مستوى الكلية؛ إذْ نظمت كلية الآداب لقاءً تعريفيًّا في 13 مارس 2019، لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وأعضاء هيئة التدريس العاملين بنظام جزئي مع بداية الفصل الأكاديمي الثاني 2018–2019؛ وذلك بهدف إطلاعهم على اللوائح والقوانين المعمول بها في جامعة البحرين. كما تُشير الأدلة، إلى قيام الكلية بعمل استبيان للمشاركين في هذا اللقاء، ومن بينهم أربعة أعضاء من قسم الإعلام والسياحة والفنون، وكذلك تُشير نتائج تحليل هذا الاستبيان إلى نسبة رضا مرتفعة للمشاركين بالحضور عن هذا اللقاء، وصلت إلى 100% في العديد من الجوانب مثل: موضوع اللقاء، وتنظيمه، ومكانه، وطريقة العرض، إلا نسبة الرضا عن وقت عقد اللقاء بلغت 50%؛ بسبب تزامن اللقاء مع عقد الاختبارات والمحاضرات الدراسية، ومنذ ذلك الوقت لم يُعقد أيُّ لقاء تعريفي آخر. وخلال المقابلات، تبين للجنة أنَّ الكلية سوف تقوم بإجراء لقاء تعريفي آخر عند استكمال تعيين أعضاء هيئة التدريس الجدد، إلا أنه لم تقدم أية أدلة على عزم الكلية على إجراء هذا اللقاء. ومن ثم، ترى اللجنة أنَّ تلك التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 2.5: *زيادة استخدام تقارير التتبع والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، إلى وجود كم هائل من التقارير التي توفرها نظم المعلومات بالجامعة عن الموارد المختلفة واستخداماتها، غير أنه لا يوجد دليل على استخدام تلك التقارير من قبل إدارة البرنامج بشكل دوري في عملية صنع القرار. ولمعالجة ذلك، فقد أوضح تقرير التقدم، أن برنامج الماجستير في الإعلام يستفيد من "تقارير المتابعة"، والبيانات التي تقدمها الجامعة عبر أنظمتها المختلفة، ومن أهمها: برنامج معلومات الطالب SIS، حيث يتم من خلال التحديثات الجديدة للنظام معرفة كافة المعلومات المتعلقة بالطلبة، ونتائجهم، ومستوياتهم، وبناءً عليه تُتخذ القرارات المناسبة". كما تبين من خلال المقابلات التي تمت مع الإدارة العليا للبرنامج، ومع أعضاء هيئة التدريس أنه يتم الاستعانة بالمعلومات المختلفة التي توفرها الجامعة في إدارة البرنامج، ومعاونة الطلبة ومنها على سبيل المثال: نظام الإرشاد الأكاديمي، وتقييم أعضاء هيئة التدريس.

وبشكل عام، تقرُّ اللجنة بوجود أدلة على استخدام تقارير المتابعة، والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة، غير أنه لم يتضح للجنة استخدام تلك التقارير من قبل إدارة البرنامج بشكل دوري في اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية. وبالتالي، فإن هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًا.

توصية 2.6: متابعة تقدم الطلبة المتعثرين في البرنامج، والكشف عن أسباب تأخر تخرجهم، ومعالجتها.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، إلى أنَّ الإرشاد الأكاديمي يقدم لطلبة الماجستير في الإعلام في أضيق الحدود، كما لم تجد اللجنة دليلاً على متابعة القسم لتقدم الطلبة المتعثرين في البرنامج.

ويوضح تقرير التقدم، أنه لمعالجة ذلك، عقدت عمادة التسجيل والقبول ورشة عمل خاصة في تطوير الإرشاد الأكاديمي للمعنيين بالبرنامج، وكيفية الاستفادة من نظام معلومات الطالب، واستخدام التقارير، ومتابعة البيانات في الكشف عن أسباب تأخر التخرج، ومعالجة الإشكاليات التي تعيق الطالب. وقد

استفسرت اللجنة – من خلال المقابلات – عن التحديثات التي طرأت على البرنامج؛ لمعالجة هذه التوصية، وعلمت – من خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج – أنه لا يوجد طلبة متعثرون في البرنامج، وعادة ما ينسحب هؤلاء الطلبة من البرنامج لظروف خاصة بهم، وقد راجعت اللجنة تقرير "التقييم الذاتي للعام 2019–2020"، ووجدت إحصائية تبين عدم وجود طلبة متعثرين دراسيًّا، كما يوجد 3 طلاب قد ألغي قبولهم، إلا أنه لا يوجد طلبة مفصولون. أما بالنسبة لطول المدة التي يستغرقها الطلبة في التخرج، فقد اتضح من المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أنَّ ذلك يرجع لطول مدة إتمام إجراءات التسجيل، وأن الجامعة بصدد الانتقال لنظام التسجيل الإلكتروني، بحيث تتم كافة إجراءات تسجيل ومتابعة الأطروحة إلكترونيًّا من خلال الموقع الإلكتروني للجامعة؛ مما سيكون له أثر في تقليل المدة التي سيستغرقها الطالب في التسجيل، غير أن هذا النظام لم يتم تطبيقه بعد، كذلك لم يقدم دليلٌ على ذلك. وفي أثناء المقابلات مع الطلبة، علمت اللجنة أنَّ هناك بالفعل تأخيرًا في التسجيل، غير أنه ليس السبب الوحيد؛ إذ أشار الطلبة إلى أنَّ طول المدة التي يستغرقها الطالب للتخرج ترجع إلى نقص عدد أعضاء هيئة التدريس الذين في إمكانهم الإشراف على الرسائل العلمية؛ مما يؤدي إلى تقييد الطلبة بالاختيار بين عدد محدود من الأساتذة، وعدم إتاحة قدر كافٍ من حرية الاختيار لديهم. كما أفاد بعض الطلبة أنَّ تقاعد أحد أعضاء هيئة التدريس قد تسبب في تأخير تخرج بعض الطلبة؛ بسبب إجراءات نقل الإشراف. وقد علمت اللجنة من الإدارة العليا للبرنامج أنَّ ذلك حدث بالفعل في حالتين فقط، وبسبب تقاعد أحد أعضاء هيئة التدريس، وأنَّ هذا الأمر لن يتكرر. وبناءً على ما تقدم، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية معالجة جزئيًّا، وتحثُّ القائمين على البرنامج على المعالجة الفورية لأية مشكلات قد تطرأ على عملية التسجيل والإشراف، وكذلك معالجة التوصيات 2.2، و2.3.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج الماجستير في الإعلام في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر نوفمبر 2017، تحت المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 3.1: تفعيل سياسة الجامعة بشأن المقايسة المرجعية، وأن تتم المقايسة المرجعية الخارجية بشكل رسمي، وشامل لجميع جوانب البرنامج، مع برامج مماثلة أُخرى بجامعات إقليمية إلى جانب الجامعات الدولية، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

تبين من تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، أنَّ إجراءات المقايسة المرجعية تتم بشكل غير رسمي، وتقتصر على الخطة الدراسية فقط، ولا تشمل المفردات الدراسية، ونظام القبول والإشراف وتسجيل الأطروحات. ولمعالجة ذلك، أشار تقرير التقدم، إلى أنَّ لجنة الدراسات العليا بالقسم قد أجرت مقايسة مرجعية شملت شروط القبول، مصادر التعلم، المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين. كما أنَّ هذه المقايسة قد تمت بين البرنامج وثلاثة من أفضل الجامعات للعام 2019، بحسب تصنيف QS العالمي؛ منها جامعة إقليمية وجامعتان دوليتان. وقد أكدت المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج أنه قد أجريت مقايسة مرجعية أخرى في العام 2020، لكن لم يتم إمداد اللجنة بنسخة منها. وقد شملت المقايسة المرجعية التي تمت في العام 2019، ثلاثة جوانب للبرنامج فقط، وهي: معايير القبول والتسجيل، ومخرجات التعلم، وأدوات التقييم، وقد جاءت نسب التوافق عالية عن المعايير الثلاثة، حيث تجاوزت الـ 70% عن كل المعايير. ولم تشمل المقايسة كافة جوانب البرنامج بما في ذلك الجوانب التي سبق وأنْ أبرَزَ تقريرُ المراجعة السابق الحاجةَ لمقايستها مرجعيًّا، مثل: المفردات الدراسية، ونظام الإشراف، وتسجيل الأطروحات. من خلال ما سبق، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية تمت معالجتها جزئيًّا، ومن ثمَّ تحثُّ القسم على متابعة، واستكمال المقايسة المرجعية.

توصية 3.2: تنفيذ آليات رصينة للتحقق من تفعيل كافة سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بتقييم إنجازات الطلبة، لتشمل إجراءات تقديم التغذية الراجعة والانتحال الأكاديمي، وتطبيق آلية رصينة لمراجعة سياسات التقييم؛ لضمان استيفاء الخريجين للمعايير الأكاديمية للبرنامج.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

تبين من تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، أنَّه لا توجد أدلة كافية على تطبيق سياسات التقييم، وتوفير التغذية الراجعة الكافية في الأطروحات العلمية، والتأكد من كشف الانتحال الأكاديمي. ولمعالجة ذلك، يشير تقرير التقدم، إلى أنَّ القوانين صارمة بجامعة البحرين في حالة ثبوت عملية الانتحال الأكاديمي، لكنَّ عملية التحقق منه داخل القسم تتم بشكل غير منظم، حيث تعتمد على جهد فردي من بعض أساتذة القسم، ولذلك فقد عقدتْ عمادةُ الدراسات العليا والبحث العلمي ورشةَ عمل تُعَرِّفَ الطلبة طرائق كتابة البحث العلمي، وكيفية كتابة الأطروحة بشكل خاص. كما تبين من الأدلة المقدمة، عقد ورشة عمل لأساتذة الدراسات العليا في 2 إبريل 2019، وأخرى لطلبة الدراسات العليا في 24 نوفمبر 2019؛ لتدريبهم على إجراءات جامعة البحرين الخاصة بمنع وكشف الانتحال الأكاديمي. كما قام القسم بمراجعة الخطة الدراسية لبرنامج الماجستير في الإعلام، وتحديد المقررات الدراسية التي تحتاج لتطبيق برامج كشف الانتحال الأكاديمي عليها؛ لاحتوائها على طرائق تقييم تتضمن إجراء بحوث، أو وضع خطة بحث، كما أظهرت المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج، أنه تم إلزام كل أستاذ بأنْ يُطْلِعَ الطالبَ على نتائج الانتحال الأكاديمي، والنسبة المسموح بها في الجامعة، ووضع نسخة من تقرير الانتحال الأكاديمي للطالب في ملف المقرر. وبمراجعة عينة من ملفات المقررات، تبين أنها لم تشتمل على تقارير الانتحال الأكاديمي، على الرغم من تقديم دليل، الذي يتضمن عينة لتقارير كشف الانتحال الأكاديمي في التقييم. كما أكد أعضاء هيئة التدريس، والطلبة خلال المقابلات أنَّ تقارير الانتحال الأكاديمي ليست إلزامية، وتخضع لرغبة أستاذ المقرر. وقد أوضح بعض الطلبة – خلال المقابلات – معرفتهم بالانتحال الأكاديمي وعقوبته، لكنهم لم يتمكنوا من تحديد نسبة التطابق المسموح بها. فبينما أكدت الإدارة العليا للبرنامج أنَّ نسبة التطابق المسموح بها 12%، اتَّفق الطلبة على أنَّ النسبة المسموح بها 20%. أما بالنسبة للتغذية الراجعة على الأطروحات، فقد أكدت المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج أنه يتم الحصول عليها من خلال تقرير الصلاحية لكل من المناقش الداخلي والخارجي، وأثناء المناقشة ذاتها يحصل الطالب على التغذية الراجعة المطلوبة. إلا أنَّ المقابلاتِ مع الطلبة أكدتْ أنَّ تقريرَ الصلاحية لا يَطَّلِعُ عليه الطالبُ، وأنَّ هذا هو المُتَّبَع في الجامعات الإقليمية

والدولية. وقد فحصتْ لجنةُ المراجعة عينات الأطروحات المقدمة، ووجدتها خالية من أية تغذية راجعة. وتأسيسًا على كل ما سبق، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.3: *تفعيل إجراءات الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي لطرائق التقييم في البرنامج وتقييم فاعليته، وأن يكون المدققون متخصصين.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

تبين من تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، أنَّ عملية التدقيق الداخلي تتم فقط بعد عملية التقييم وليس قبلها، ولا يوجد تدقيق داخلي على الامتحانات، أو البحوث بخلاف تدقيق مكتب ضمان الجودة، ومعظم ملفات المقررات الدراسية لا تحتوي على نماذج الأجوبة لأساليب التقييم المستخدمة. كما أنَّ عمليةَ التدقيق لا يقوم بها أساتذة متخصصون.

لمعالجة ذلك، ذكر تقرير التقدم، أنَّ القسمَ قد قام بتنفيذ نظام الاعتدال القبلي والبعدي على مقررات البرنامج من خلال تطبيق استمارات محدثة؛ لتستوفي المتطلبات الخاصة بالاعتدال، وتم الاستعانة في ذلك بأساتذة متخصصين بالقسم، وهو ما تأكد للجنة خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، والإدارة العليا للبرنامج. كما تبين أيضًا من فحص الاستمارات التي قُدِّمت للجنة أنَّ عملية التدقيق الداخلي تتم قبل وبعد عملية التقييم، وتشمل الاختبارات النهائية، وامتحانات المنتصف، والمشروعات التطبيقية، كما يقوم بها أساتذة متخصصون في الإعلام.

وشمل التطوير إجراءات تطبيق نظام الاعتدال، وتضمين نتائجه ضمن الخطة التطويرية للمقررات الدراسية للفصل الأكاديمي الأول 2020/2019. وقد كشفت الأدلة المقدمة، أنَّ ملاحظات المدققين لم يتم تضمينها ضمن الخطة التطويرية للمقررات؛ لأنها لا تمس بناء البرنامج وهيكلته العامة. ووفقًا لتقرير نتائج الاعتدال "الحزمة الأولى والثانية من المقررات الدراسية" للعام الأكاديمي 2019/2018، تم تطبيق الاعتدال في شكل حزم من المقررات، حيث شمل 3 مقررات من مرحلة الماجستير؛ استوفت معظم المعايير. وقد توصل التقرير إلى مجموعة من التوصيات، وحدد مستوى إنجازها. كما تم استطلاع آراء 14 عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بالقسم عن مدى فاعلية الاعتدال الداخلي، وجاءت النتائج لتؤكد فاعلية كل من الاعتدال السابق واللاحق. وقد قدم أعضاء هيئة التدريس مجموعة توصيات من أهمها أن يكون الاعتدال إلكترونيًّا،

وأنْ يتم تطبيقه على كل المقررات الدراسية، وزيادة الإجراءات الخاصة بالحفاظ على سرية الامتحانات. وقد اطلعت اللجنة على خطة التحسين التي اقترحها القسم لتطبيق الاعتدال، والتي تضمنت فرص التحسين، وماذا سيتم فعله، ومَنْ المسئول عن التنفيذ، وتاريخ التنفيذ الذي تحدد خلال الفصل الأكاديمي الأول من العام الأكاديمي 2021/2020. ومن خلال ما سبق، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية تمت مراجعتها كليًّا.

توصية 3.4: *تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي للتقييم، بحيث تسهم التغذية الراجعة من التدقيق الخارجي في تطوير البرنامج، وتحسين المقررات.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

تبين من تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، الحاجة إلى تطبيق إجراءات رسمية للتدقيق الخارجي للتقييم. ولمعالجة ذلك، يشير تقرير التقدم، إلى أنَّه تم تطوير نظام الاعتدال؛ ليتضمن الاعتدال الخارجي. وقد تم استخدام استمارات محدثة؛ لتستوفي المتطلبات. كما أظهرت المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج أنَّ ملفات المقررات الدراسية يتمُّ عرضُها على أساتذة متخصصين في الإعلام من بين الممتحنين الخارجيين للأطروحات، وقد قدم للجنة السيرُ الذاتيةُ للمدققين الخارجيين. وقد أوضحت نتائج الاعتدال الخارجي رضا المُقيم عن الامتحانات، وعلى الرغم من أنَّ تقريرَ التقدم أكد أنه تم الأخذ بملاحظات المدقق الخارجي لتطوير المقررات؛ إلا أنه لم تقدم أدلة كافية على ذلك، حيث تم إمداد اللجنة بنموذج الاعتدال الخارجي الذي طُبِّقَ لأول مرة في فبراير 2019. وبالتالي، فإنَّ الوقت الذي مضى منذ ذلك الحين غير كاف لإحداث أثر على مستوى تطوير المقررات الدراسية، أو في البرنامج ككل. وقد كشفت ملاحظات المقيم عن ضرورة توفير التغذية الراجعة للطلبة، وضرورة إرفاق نماذج الأجوبة، وهو ما تتفق معه اللجنة (راجع التوصيات 3.3، و3.2). ومن ثم، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية تمت مراجعتها جزئيًّا، وتحثُّ القائمين على البرنامج على الاستفادة من الاعتدال الخارجي في تطوير المقررات الدراسية.

توصية 3.5: *مراجعة توزيع الدرجات بمختلف المقررات، بحيث تعكس المستوى الحقيقي للطالب.*

الحُكم: معالجة جزئيًّا

تبين من تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، أنَّ توزيع الدرجات لا يتناسب مع مستويات أسئلة الامتحانات، وأنَّ هناك تضخمًا واضحًا فيها. ولمعالجة ذلك، أشار تقرير التقدم، إلى أنَّ لجنة البرامج الأكاديمية بالقسم وجهت لجنة الدراسات العليا إلى ضرورة إعادة توزيع الدرجات في مقررات برنامج الماجستير، بحيث تعكس المستوى الحقيقي للطالب. ووفقًا للأدلة المقدمة، والتي تمثلت في وثيقة موقعة من منسق الدراسات العليا في 2016/9/22، فإنَّ توزيع درجات المقررات كان يتضمن تخصيص 60% منها للمشروعات البحثية، والأعمال الميدانية، والتكليفات، في حين خُصِّصَ للامتحان النهائي 40% من إجمالي الدرجة، ومن ثمَّ لا توجد درجات لامتحان المنتصف. من ناحية أخرى، كشف تقرير التقدم والمقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج أنَّ لجنة الدراسات العليا أعادت توزيع الدرجات كالتالي: 30% للـ (أعمال الفصلية، العروض وأوراق العمل، العمل الميداني، القراءات النقدية، عروض الكتب)، و30% لـ (امتحان المنتصف، أو البحث)، أما الامتحان النهائي، أو البحث، أو الخطة حسب طبيعة المقرر، فقد خُصِّصَ له نسبة 40%. وكان تقرير التقدم قد أشار إلى اجتماع لجنة الدارسات العليا بتاريخ 2018/4/25؛ لإعادة توزيع الدرجات في مقررات البرنامج، وقد اعتمدها مجلس القسم في جلسته التالية، إلا أنَّه لم يتم إمداد اللجنة بهذا الدليل، وقُدِّمَ لها بدلا منه الدليلُ، والذي يتضمن إقرار إستراتيجيات التدريس والتقييم في البرنامج، والذي لم يقترح أو يقر توزيع درجات المقررات.

ومن خلال فحص ملفات المقررات الدراسية لاحظت اللجنة أنَّ الدرجات، ونسب النجاح مناسبة في معظم المقررات الدراسية، غير أنها لاحظت تضخمًا في الدرجات، ونسب نجاح مرتفعة في بعض المقررات العملية، مثل: مقرر الـ Seminar في البحوث الإعلامية الكمية COM504، ومقرر التكنولوجيا والثقافة والقوة: المنظور الدولي COM500. لذا، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.6: *تطبيق إجراءات وآليات معتمدة وموثقة للتحقق من مدى تلبية إنجازات الخريجين لأهداف ومخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج.*

الحُكم: غير مُعالجة

أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، إلى أنَّ استبانات أرباب الأعمال لا يتم تطبيقها بصورة دورية منظمة، كما أنَّ ربط مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بمخرجات المقررات الدراسية يتم بشكل غير دقيق، فضلاً عن غياب آليات معتمدة، وموثقة للتدقيق الداخلي لإنجازات الخريجين.

ولمعالجة ذلك، أشار تقرير التقدم إلى أنه تم تصميم استبانة بحثية بعنوان: "دراسة وتقييم مدى ارتباط مخرجات التعلم ببرنامج ماجستير في الإعلام مع إنجازات الخريجين"، وهدفت الدراسة إلى تقييم مدى ارتباط البرنامج بمتطلبات سوق العمل في مملكة البحرين، وخارجها، ومدى ملاءمة مخرجاته التعليمية والمهارات التي يزود بها خريجيه لاحتياجات السوق. وقد شملت الدراسة تحليل آراء الخريجين الذين بلغ عددهم 17 خريجًا، والتي تضمنت بعض المقترحات التي اتفقت – في معظمها – مع نتائج اجتماعات اللجنة الاستشارية الطلابية، لكنها لم تنعكس على تطوير البرنامج. فعلى سبيل المثال، شملت المقترحات زيادة المقررات الإعلامية باللغة الإنجليزية، والاعتماد على التفكير النقدي والتحليلي في تدريس المقررات، غير أنه لم يتم زيادة المقررات التي تُدَرَّسُ باللغة الإنجليزية في الخطة المطورة للبرنامج. وكانت الإدارة العليا للبرنامج قد أكدت – خلال المقابلات – أنَّ تلك الخطة مجرد مقترح غير نهائي، ولم يحظ بأية موافقات بعد. وبالتالي، فمن الممكن إجراء التعديل عليه لاحقًا. كما أظهرت المقابلات مع أعضاء لجنة ضمان الجودة بالقسم أن استبانات أرباب الأعمال لا تتم بصورة منتظمة. كما لا توجد أدلة كافية، توضح وجود آليات معتمدة وموثقة؛ للتأكد من ربط أهداف ومخرجات البرنامج بإنجازات الخريجين. لذا، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية لم تتم معالجتها.

توصية 3.7: إجراء دراسة معتمدة وموثقة لتحليل الدفعات، وتتبع تقدمهما بصورة سنوية، فضلاً عن خلق قنوات للتواصل، ولمتابعة الخريجين بعد التخرج لتحديد وجهاتهم الأولى.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يبين تقرير لجنة المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، ارتفاعًا في عدد السنوات التي يقضيها الطالب لاستيفاء متطلبات التخرج، بالإضافة إلى عدم وجود أدلة على تحليل الدفعات، ونسبة الخريجين فيه إلى المقبولين، ونسب الاستبقاء والتقدم من سنة إلى أخرى، أو معلومات بشأن الوجهة الأولى للخريجين.

ولمعالجة ذلك، أشار تقرير التقدم، إلى أنَّ نظام إدارة معلومات الطالب (SIS)، يوفر معلومات عن دفعات الطلبة والخريجين، وتقوم لجنة الدراسات العليا بالقسم بعمل دراسة لتحليل دفعات برنامج الماجستير، وتتابعها سنويًّا، وتشمل تلك الدراسة تحليلًا زمنيًّا لأداء طلبة الأطروحة خلال فترة إعداد الرسالة؛ يحتوي على مدة إعدادها لعدد 33 طالبًا، وكذلك تحديد توزيع الطلبة داخل مراحل البرنامج. ووفقًا لتقرير التقدم، قامت اللجنة بالمقارنة بين عدد المسجلين في البرنامج والمنسحبين منه، ووجدت أنَّ نسبة الانسحاب بلغت 11%. كما وجدت أن عدد لجان المناقشة خلال الفترة المذكورة بلغ 9 لجان، وعدد الطلبة الذين تم منحهم الدرجة بلغ 8 طلاب. كما قدم للجنة تقريرٌ عن متابعة الطلبة في الفترة من 2014–2019، وشمل التقرير توزيعهم على مراحل البرنامج المختلفة، ومقارنة بين المسجلين في البرنامج والمنسحبين منه، والتي تلاشت في آخر ثلاثة فصول تقريبًا، وتوزيع تشكيل لجنة المناقشة، وتوزيع منح الطالب الدرجة العلمية، وأعداد الأطروحات وتوزيعها على المشرفين. غير أنَّ التقرير لم يتضمن سوى رسومات بيانية، وأشكال تصعب قراءتها، ولم يتطرق التقرير لوضع أرقام إحصائية دقيقة، وواضحة، أو تحليل لتلك البيانات، كما لم تتبين اللجنة كيفية الاستفادة من تلك الإحصاءات في تطوير البرنامج. وتشير الأدلة، إلى تشكيل لجنة على مستوى الكلية في أكتوبر 2019، لمتابعة الخريجين وأرباب الأعمال عن كافة البرامج التي تطرحها كلية الآداب. كما قدمت وثيقة، بعنوان: "تحليل آراء الخريجين"، إلا أنها لم تتطرق لمسألة الوجهة الأولى للخريجين، ولم يتبين منها وقت تطبيق الاستبيان، أو تحليل هذه الآراء.

لذا، فإن اللجنة ترى أنَّ هناك بالفعل بعض المعلومات عن الخريجين ومتابعتهم، ولكنها موجودة بصورة متفرقة، وغير واضح مدى الاستفادة منها في تطوير البرنامج، أو في تأثيرها على الخريج. وبالتالي، فإن هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج الماجستير في الإعلام في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر نوفمبر 2017، تحت المؤشر(4): فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 4.1: تحسين أساليب المراقبة والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج إلى وجود سياسات وإجراءات واضحة لضمان الجودة على مستوى الجامعة والكلية والقسم، غير أن تطبيق تلك السياسات والإجراءات لم يكن يتم باتساق في كافة جوانب البرنامج، ومن أمثلتها تطبيق سياسات المقايسة المرجعية والتدقيق الأكاديمي للكلية، ومن ثم أوصت بالاهتمام بإدارة ضمان الجودة في البرنامج.

لمعالجة هذه التوصية، فقد أشار تقرير التقدم إلى عدد من الإجراءات المتخذة لتحسين مراقبة نظام إدارة الجودة، فعلى مستوى البرنامج؛ تمت إعادة مراجعة ملفات المقررات، كما تم تطبيق سياسة الاعتدال الداخلي (السابق واللاحق)، والخارجي للامتحانات، وكذلك متابعة قياس مدى تحقق مخرجات المقرر والبرنامج. ويتم مراقبة تنفيذ تلك الإجراءات وغيرها من خلال مكتب ضمان الجودة بالكلية، كما تم وضع الخطّة التشغيليّة 2018–2019، لمراقبة خطط التحسين على مستوى الأقسام، ومتابعة تنفيذها. كما قدم للجنة، وثيقة حول تقسيم اللجان المختلفة بالقسم، وتشكيلها بحسب آخر تعديل في فبراير 2019، وكذلك التقرير النصف سنوي حول سير عمل اللجان في الكلية والأقسام للعام الأكاديمي 2018–2019، والمقدم من مكتب ضمان الجودة على مستوى الكلية للعميد.

وبالنسبة لإدارة ضمان الجودة بالبرنامج، فقد علمت اللجنة – من خلال المقابلات المختلفة، ومن خلال الأدلة الإضافية المقدمة – أنَّ القسمَ يقوم بتشكيل اللجان المختلفة به، ومن ضمنها "لجنة ضمان الجودة" في بداية كل عام أكاديمي، وأنَّ آخر تشكيل لها كان في بداية العام الأكاديمي 2018–2019، وآخر اجتماع قد تمَّ في 15 مايو 2019، وتضم لجنة ضمان الجودة – على مستوى القسم – ممثلين عن كل

برنامج في القسم، ويترأسها رئيس القسم. غير أنه قد تبين للجنة أنه في وقت إجراء الزيارة التتبعية كان هناك عضوان – بهذه اللجنة – ممثلان عن برامج الإعلام قد تقاعدَا، وقد تبين – من خلال المقابلات – أنه لم يتمَّ تعيينُ بديلٍ عنهما في اللجنة؛ لأن تشكيل اللجان لا يتم إلا في بداية العام الأكاديمي، وبالتالي يقوم رئيس القسم بمهام تمثيل برامج الإعلام، بالإضافة إلى رئاسة القسم، ورئاسة لجنة ضمان الجودة إلى حين إعادة تشكيل اللجنة في بداية العام الأكاديمي القادم 2020–2021. وترى اللجنة أن إسناد كل تلك المهام لرئيس القسم من شأنه أن يؤثر على إدارة ضمان الجودة بكافة البرامج داخل القسم، ومنها برنامج الماجستير في الإعلام. ويتضح ذلك من خلال عدم الاتساق في تطبيق سياسات وإجراءات ضمان الجودة داخل القسم.

وبشكل عام، وكما يتضح مما ذكر في التوصيات المبينة في هذا التقرير، فقد تبين للجنة أنه بالفعل هناك خطوات إيجابية متخذة على مستوى الكلية لتحسين أساليب المراقبة والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة، أما على مستوى القسم؛ فلجنة إدارة ضمان الجودة تحتاج إلى إعادة تشكيل بما يضمن رفع الأعباء عن رئيس القسم. وبناءً عليه، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 4.2: *اعتماد ترتيبات المراجعة الدورية للبرامج، وتطوير الآليات المرتبطة بتنفيذ التحسينات ومراقبتها، وإصدار تقارير دورية عن معدلات إنجاز التحسينات.*

الحُكم: غير مُعالجة

أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، إلى أنَّ تطبيق سياسة المراجعة الدورية للبرنامج لا يتم بشكل شامل يغطي جميع العناصر المتصلة به، ومن ثم أوصت اللجنة باتباع تلك السياسة والاستعانة بنتائج المراجعة الدورية في إجراء التحسينات عليه، ومتابعة تنفيذها من خلال إصدار تقارير دورية عن معدلات الإنجاز.

ولتنفيذ هذه التوصية، فقد وضح تقرير التقدم، أنَّ البرنامج قد اتَّبع سياسة ضمان جودة البرامج، وتعزيزها في جامعة البحرين بحسب آخر تحديث لها في العام 2015، وتطبيقًا لذلك يقوم مكتب ضمان الجودة – على مستوى الكلية – بعملية المراجعة الدورية والمتابعة لجميع متطلبات الجودة، من حيث المخرجات التعليمية للبرامج والمقررات الدراسية، وعملية الاعتدال الداخلي والخارجي، وغيرها. في حين تقوم لجنة

ضمان الجودة – على مستوى القسم – بمتابعة تنفيذ هذه المتطلبات بشكل مستمر من ناحية وضع خطط تشغيلية، وخطط تقييم المقررات الدراسية، وإصدار تقارير دورية بهذا الشأن. وقد طلبت اللجنة آخر تقرير للمراجعة الدورية للبرنامج، فقُدم لها دليلٌ إضافي، عبارة عن صفحة واحدة مشروح فيها أنَّ البرنامج قد خضع لمراجعتين دوريتين؛ إحداهما في العام 2015، والأخرى في العام 2018، كما قدم للجنة الدليلُ، والذي يتضمن تقرير التقييم الذاتي للبرنامج عن العام الأكاديمي 2019–2020 (يتكون من 15 صفحة)، وتقرير التقييم الذاتي للبرنامج عن العام الأكاديمي 2018–2019 (يتكون من 20 صفحة). وبفحص كلا التقريرين، وجدت اللجنة أنَّ كليهما يتضمن إحصاءات عن أعداد الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والنشر العلمي، وتقييم المقررات الدراسية، مع تحليل مقتضب لكل منها، بالإضافة إلى جدول يوضح التغذية الراجعة حول تطوير البرنامج، وكيفية تطبيقها، وجدول آخر يوضح خطط التحسين. وبخلاف ذلك لا يتضمن تقريرا التقييم الذاتي أيةَ معلومات، أو بيانات، أو تحليلات أخرى. كذلك فحصت اللجنة خطة التحسين المبينة في كل من التقريرين، ووجدت أنَّ خطة التحسين تتكون من أربعة بنود فقط في كليهما، ويوجد تشابه بين بعضها، إلا أنه غير مبين بها مؤشرات أداء واضحة، كذلك لوحظ في خطة التحسين عن العام الأكاديمي 2019–2020، أن تنفيذ بنودها موضح له تواريخ سابقة على تاريخ وضع الخطة نفسها، ومبين أنه قد تم إنجازها.

ومن ثم، فإنه في ضوء المعلومات المقدمة، فإن دراسة التقييم الذاتي للبرنامج قد قدمت عن عامين متتاليين، إلا أن نقطة الضعف التي أشار إليها تقرير المراجعة السابق للبرنامج لا تزال قائمة، فالتقريران غير شاملين جميع العناصر المتصلة بالبرنامج، كما أنه من غير الواضح أنَّ هذين التقريرين قد ساهما في إجراء التحسينات على البرنامج، ولم يتم تقديم دليل على إصدار تقارير دورية عن معدلات الإنجاز. وبالتالي، فترى اللجنة أنَّ هذه التوصية غير معالجة.

توصية 4.3: ***استمرار جهود تطوير آليات استطلاع الرأي من الجهات ذات الصلة، خاصة الجهات الخارجية، ومن خلال عينة ممثلة، وعلى نطاق أكبر، على أن يتم تحليل الاستبانات بصورة دورية ومنتظمة، وإبلاغ من لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بالنتائج.***

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، إلى أن نتائج استطلاعات الرأي المختلفة لا تتم بصورة منتظمة، ولا تستخدم نتائجها في تحسين البرنامج، كما لم تتخذ إجراءات لمعالجة أوجه الضعف التي أشارت إليها الجهات ذات العلاقة.

يشير تقرير التقدم، إلى أنَّ البرنامجَ قد استمر في استطلاع آراء الجهات الخارجية ذات العلاقة، ومنها الاجتماع مع اللجنة الاستشارية الطلابية بتاريخ 29 فبراير 2019، وقد رفعت هذه المقترحات لمجلس القسم؛ للمناقشة والتحليل، والتي اتخذ القسم توصياته بناءً عليها. كما تشير الأدلة إلى الاجتماع باللجنة الاستشارية للبرنامج بتاريخ 28 أكتوبر 2019. كذلك، فقد أنشئت لجنةُ متابعة الخريجين على مستوى الكلية، وضمت في عضويتها عضوين من قسم الإعلام والسياحة والفنون، وتتولى هذه اللجنة التواصلَ مع الخريجين في مختلف البرامج، لاسيما خريجي برنامج الماجستير في الإعلام. وقد قدم الدليل، والذي يتضمن نتائج استبيان آراء الخريجين الذي أُجْري في يونيو 2019، وقدم أيضًا الدليل، والذي يتضمن تحليلًا غير مؤرخ لآراء الخريجين. إلا أنه لم يقدم دليل على التحسينات التي أُجْريت بناءً على هذا التحليل. كما لم يقدم دليلٌ على الاستفادة من تلك التغذية الراجعة في تطوير البرنامج، أو على إبلاغ من لهم علاقة به داخليًّا وخارجيًّا بالنتائج. ولم تقدم للجنة أية أدلة تفيد إجراء تقصي آراء الجهات الخارجية ذات العلاقة قبل العام 2019، وبعد المراجعة السابقة للبرنامج التي أُجريت في العام 2017، أو بعد العام 2019. وقد وضحت الإدارة العليا للبرنامج أنه بسبب جائحة كورونا، فقد صَعُبَ على القسم الالتقاء بالجهات الخارجية ذات العلاقة، كما لم يتسن الالتقاء بهم عن بعد. وبالتالي، فإن هذه الممارسة لا تتم على نحو منتظم. وعليه، فإن هذه التوصية معالجة جزئيًّا.

توصية 4.4: *إجراء دراسات دورية وشاملة لاستقراء احتياجات سوق العمل قصيرة وطويلة الأمد، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.*

الحُكم: غير مُعالجة

لمعالجة هذه التوصية، يشير تقرير التقدم، إلى قيام مكتب ضمان الجودة – على مستوى الكلية – بوضع تقرير بعنوان: "نتائج استبيان سوق العمل للمؤسسات التي يعمل بها خريجو برامج كلية الآداب بجامعة البحرين" في أكتوبر 2019، وتضمنت تحليلًا للاستبيانات التي أُجريت عن كافة برامج كلية الآداب، إلا أنه بفحص هذا التقرير تبين أن عدد ونسبة المشاركين في الاستبيانات عن برنامج الماجستير في الإعلام كانت صفرًا. ثم قدم للجنة تقرير آخر بعنوان: "نتائج دراسة تقييم مدى ارتباط برامج كلية الآداب بسوق العمل – العام الأكاديمي 2018–2019"، وبفحص هذا التقرير تبين أن حجم العينة المشاركة في الاستبيان من برنامج الماجستير في الإعلام بلغت شخصًا واحدًا فقط بنسبة 0.5%، وبالتالي فمن غير المنصف التعويل على نتائج هذين التقريرين في دراسة احتياجات سوق العمل للبرنامج. كما لم يُقدم أي دليل على إجراء دراسة علمية لتقصي احتياجات سوق العمل على مستوى البرنامج بخلاف تحليل استبيانات أرباب الأعمال على مستوى الكلية.

كما يشير تقرير التقدم إلى أنه بناءً على نتائج تحليل استبيانات أرباب الأعمال، فقد تم إعداد مقترح للماجستير المهني والدبلوم، وسيتم إنجازه مع نهاية الفصل الأكاديمي 2020/2019، إلا أنه لم يقدم للجنة دليلٌ على الموافقة على هذا المقترح، وقدم دليلٌ، يتضمن موافقة مجلس الكلية على منح الدبلوم العالي في الإعلام للطالب الذي لم يجتز متطلبات الماجستير. ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أشار البعض منهم إلى عدم معرفتهم بخصوص هذا المقترح، كما أشار البعض الآخر إلى أنَّ المقترح كان موجودًا غير أن تنفيذه قد توقف. ولذلك ترى اللجنة أن هذه التوصية لم تتم معالجتها.

5. الاستنتاج

بعد الأخذ في الاعتبار تقرير التقدُّم الذي أعدته المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة التتبعية، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *إجراء الزيارة التتبعية لمراجعة البرامج الأكاديمية*، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

حقق برنامج الماجستير في الإعلام، والذي تطرحه كلية الآداب، جامعة البحرين، "تقدم غير ملائم".

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية

الحُكم	المعيار
معالجة كليًّا	لقد أظهرت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في معالجة التوصية، وقد تمخضت الإجراءات التي قام بها فريق البرنامج عن تحسينات هامة في الجانب الذي تم تشخيصه، وبالنتيجة، ساهمت في استيفاء متطلبات المؤشر.
معالجة جزئيًّا	قامت المؤسسة بإجراءات إيجابية لمعالجة التوصية. وهناك أدلة على أن هذه الخطوات قد أدت إلى التحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. والإجراءات المتخذة إيجابية، ولكنها ذات أثر محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشر.
غير معالجة	لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية و/ أو أن الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل أو ليس لها أثر على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. ولاتزال نقطة الضعف موجودة فيما يتعلق بهذا التوصية.

ملحق 2: الحُكم الإجمالي

الحُكم الإجمالي	المعيار
تقدمٌ جيد	لقد قامت المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بشكلٍ كامل، وتشمل هذه التوصيات ذات التأثير الأكبر على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وما تبقى من التوصيات معالج بشكلٍ جزئي. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم ملائم	قامت المؤسسة جزئيًّا على الأقل بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بما فيها تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وهناك عدد من التوصيات التي تمت معالجتها بشكلٍ كامل، وهناك أدلة على أن المؤسسة يمكن أن تحافظ على التقدُّم المتحقق. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم غير ملائم	لقد حققت المؤسسة القليل من التقدُّم أو لم تحقق تقدماً في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. **هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية ثانية،** في حال كانت هذه الزيارة التتبعية الأولى للبرنامج.